السياسة اللبنانيّة واستبداد الطائفيّة الدينيّة

كميل حبيب
ترجمة: فوزي بن عمّار

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017
All rights reserved © 2017

السياسة اللبنانيّة[1] واستبداد الطائفيّة الدينيّة[2]

ترجمة: **فوزي بن عمّار**

---

[1] ترجمة تم نشرها في ملف بحثي بعنوان الطائفية بتاريخ 27 يوليوز 2016، تنسيق أنس الطريقي

[2] يمثّل هذا البحث تعريباً لفصل من مجلّة روافد متوسّطيّة تحت عنوان:

Lebanese politics and the tyrany of confessionalism, Camille Habib

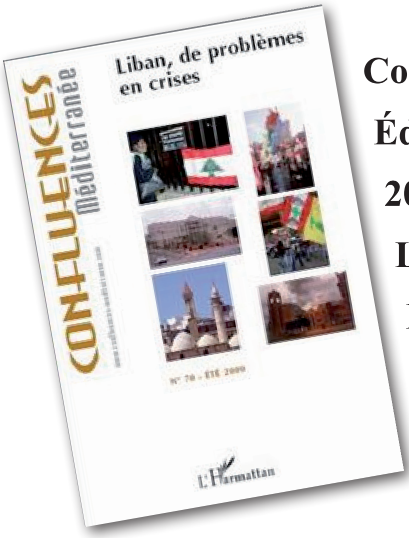

Confluences Méditerranée

Éditeur: L'Harmattan

2009/3 (N°70)

Liban, de problèmes en crises

Lebanese Politics and the Tyranny of Confessionalism

Par Camille Habib

ماضي لبنان المجيد (1943- 1975) وحاضره التراجيدي جعل من تاريخه تاريخ صراع ووفاق. وقد بيّنت أزمات 1958- 1975 و2005 هشاشة استقراره، وفي الوقت نفسه تواصل أزمة التعامل مع مجتمع تعددي كالمجتمع اللبناني. صحيح أنّ الدولة بين 1943 و1975 أظهرت قدرة متميّزة على أن تتخطّى العقبات، وقد وقع اعتبار هذه القدرة راجعة بالأساس إلى السياسة التوافقية التي اعتمدها اللبنانيون كمقاربة للحكم. لكن عندما فشلت هذه المقاربة تاريخياً في أن تتفاعل مع مختلف التحديات الخارجية والداخلية بكل بساطة انهار النظام اللبناني، وذلك مرتين في 1975 و2005. ولا تشمل هذه التحدّيات جملة النسيج الاقتصادي والعسكري والديبلوماسي للنظام الإقليمي والدولي فقط بل كذلك المنظومة القيمية السياسية الاجتماعية والإثنية للمشهد الداخلي اللبناني.

البحث عن حل لجزء واحد للمشكل هو أن نتّبع منهجاً اختزالياً للأزمة. ويمثل الصراع الإقليمي والتدخل الأجنبي متغيرات مهمّة يجب قراءة حسابها في الحالة اللبنانية. وإنّه لمن الصعب، إن لم نقل من المستحيل، أن نتخيّل لبناناً مستقراً بدون تسوية القضية الفلسطينية.

في 1815 ساعد أمير النمسا «كليمنتش فار ماترنيش» في تشكيل أوروبا الحديثة بعد مؤتمر فيينا. فقبل أن يرسل سفيره إلى القسطنطينية في ذروة فشل القضية الشرقية، وهي فترة من التدخل الأوروبي المتصاعد في الإمبراطورية العثمانية، قال لسفيره: «قل للسلطان إن اندلعت الحرب في لبنان فستندلع في كامل بلاد الشام، وقل للسلطان إن عمّ السلام في لبنان فسيعم في كامل بلاد الشام»، وقد نحا «بول سالم» نحوه قائلاً: «لبنان مستقر وآمن يمكن أن يفضي إلى منطقة مستقرة وآمنة، لكنّ منطقة متفجّرة عاجلاً أم آجلاً ستقضي على لبنان.

لكنّ الشعب اللبناني يجب ألّا ينتظر إلى أن تحلّ القضية الفلسطينية لكي يبدأ في شدّ أزر دولته. بالنظر إلى ما حدث يجب أن يبدؤوا في تشييد بيتهم. لبلوغ هذه الغاية يجب أن يتحلوا بالشجاعة الكافية ليعترفوا بالعوائق التي تحول دون إمكانيات بناء الدولة. والعائق الرئيس هو أنّ النظام السياسي الطائفي لا يلد إلا الأزمات. من ناحيتها قالت صافيّة سعده «إنّ البنية الطائفية حالت حتى الآن دون تحقيق التعاطف الجماعي وقطعت الطريق أمام أيّة محاولة لتنشئة مواطن يكون ولاؤه للوطن، بل أنشأت مواطناً أولويته طائفته التي ينتمي إليها والتي تمرّ قبل الوطن. وفي هذا الصدد أكّد كمال صليبي أنّ احتمال استمرار لبنان كدولة من عدمه يتوقف على قدرة الجمهورية اللبنانية على أن تقطع مع ماضيها فتصبح أمّة تضمّ مواطنين لا طوائف.

استمرار الأزمة في لبنان يجب أن يتوقف، ورغم ذلك فالدولة لا يمكن أن توفر ما يُسمّى بالحلّ الجذري، وهو الحلّ العلماني لأنّه يهدّد وجود كلّ الأديان. إضافة إلى ذلك فإنّ لبنان يفتقد إلى الأحزاب العلمانية التي يمكن التعويل عليها لتطبيق العلمانية. أمّا الأحزاب الشيوعية والاشتراكية القومية السورية التي تضم أعضاء من كلّ الطوائف الدينية فقد تناثرت تحت وطأة مسلسل الأزمات الطائفية التي عصفت بلبنان خلال تاريخها.

وحتى الديمقراطية على النحو الغربي بقيت بغية بعيدة الاستحقاق. لبنان دولة ذات نظام طائفي لا نظام ديمقراطي، فالديمقراطية لا يمكن أن تزدهر إلّا في نظام علماني. على المستوى السياسي الهيكلي فإنّ ترسخ ديمقراطية في إطار طائفي هو أن تسمح باستبداد الأقلية الدينية، فقد فشل المارونيون في أن يسودوا في وسط السبعينات، وكذلك حال الشيعة في وسط الثمانينات، والسُنّة في 2008.

لبنان ليس في مأمن من خطر تصاعد الإسلام السياسي. لقد ظهرت الأصولية الإسلامية كتيار مناضل واشتد عودها بعد هجمات القاعدة على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، لكن نظراً للطبيعة التعددية للمجتمع اللبناني فإنّ ترسيخ دولة دينية ثيوقراطية في لبنان هو أمر مستبعد وصعب.

على الرغم من هذا فإنّ الأصولية تمثل تهديداً جسيماً وعائقاً أساسياً لنشوء مجتمع منفتح يكون فيه التسامح الديني جزءاً من موروثنا في لبنان وبلاد الشام. لكن يبقى الخطر قائماً لأنّ تصدع الطبقة الوسطى وتفقير البلاد أدّى إلى فراغ ملأته التيارات الأصولية التي أرادت أن ترسخ الشريعة الإسلامية وبالتالي دولة دينية. وقد استخلصت سعده قائلة: «أعتقد أنّ عاقبة مثل هذا التيار لن تؤدّي إلى الديمقراطية بل إلى المزيد من سفك الدماء في المنطقة».

لبنان في حاجة ماسّة إلى البدء في مسار إسقاط النظام الطائفي كنقطة بداية نحو تحديث الدولة وعقلية المواطن. ويجب على الشعب اللبناني أن يفهم أنّ التوافق هو تدبير مؤقّت لأزمة آتية لا محالة.

ففي أحسن حالاته ليس التوافق بقادر على تحقيق وحدة متكاملة، ولا هو قادر على تفكيك تام لمختلف الطوائف، لذلك أعتقد أنّ الأسوار الطائفية في لبنان جعلت من التسويات التوافقية هشّة إلى درجة أنّها فاقدة للقدرة على مجابهة الطوارئ الاجتماعية والسياسية. والأسوأ من ذلك أنّ التوافقات لم تنجح في أن تجنّب لبنان تكبد معاناة حربين أهليّتين تباعاً في 1958 و1975، كما أنّها لم توفر الآليات اللازمة لحلّ الأزمة الوطنية لسنة 2005 بطرق سليمة. إضافة إلى ذلك فإنّ تاريخ لبنان قد بيّن أنّ هذه التسويات والترتيبات التوافقية دائماً تأتي بعد الأزمات فتنجز بطريقة متسرعة. وقد اعترفت هذه التسويات أكانت الميثاق الوطني لسنة 1934 أو توافق الطائف لسنة 1989 أو توافق الدوحة 2008 ضمنياً أو بطريقة صريحة بتفوّق طائفة اعتماداً على مآل ونتائج الاضطرابات العسكرية.

وبمرور الوقت تتعالى الاعتراضات على حكم أي طائفة أو تحالف طوائف يحاول تغيير الوضع الراهن وعادة على حساب الآخرين. وفي الحقيقة فالسياسات الطائفية لا يمكن أن تعكس فكر فسح المجال للآخرين، بل على العكس من ذلك هي محاولة لإلغائهم وإقصاء كلّ المنافسين.

تحدّثت سعده عن مجموعة أخرى من المآخذ على النظام التوافقي يمكن أن تتلخص في ما يلي:

إنّه من العسير في نظام توافقي أن نترجم مبدأ المساواة إلى خطوات عملية، فكلّ طرف يعتقد أنّه لم يعامل على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

التوافق نظام يتعارض مع قواعد الديمقراطية الغربية، فكلّ المواطنين لا يعاملون على قدم المساواة في بلدهم، إنّ التوافق هو اتفاق بين الفاعلين الرئيسيين بينما تُهمل الأقليات. علاوة على ذلك فإنّ التوافق يؤدي إلى التملص من المسؤولية. فمن سنلوم في نظام توافقي بما أنّ الكل وافق بالإكراه أو بلا قناعة، قسراً أو طواعية؟

إنّ النظام التوافقي هو شكل تقليدي يتعارض مع روح العصر الحديث القائمة على السعي الفردي والتغيير الاجتماعي. فكلّ خطوة يجب أن تحظى باتفاق جميع الأحزاب، ممّا يؤدي إلى تحصين كلّ مجموعة فيطلب كلّ فريق المزيد بدون أن يقدم تنازلات.

النظام التوافقي يبدو غير متناسق مع التفكير العلمي والمنطقي نظراً لمناهضته لكلّ تغيير هيكلي.

لم يقع أبداً أيّ استفتاء بخصوص التوافقات، لذلك كانت دائماً مشاريع هشّة، لأنّه لم يقع عليها أي إجماع شعبي.

النظام التوافقي بهذه القواعد وضع عقبات عديدة في طريق بناء دولة لبنانية حديثة. فقد أدّى أولاً إلى هجرة المثقفين التي سمحت بتعاقب الزمن للمجموعات المتطرفة والزعماء الدينيين ليلعبوا أدواراً أساسية مهمة، فصار رجال الدين (المسيحيون والمسلمون) يقدمون مواعظ وخطباً سياسية يوم الأحد ويوم الجمعة تباعاً عوضاً عن أن يقوموا بأدوارهم ويبينوا طريق الخلاص للمؤمنين. وأدّى ثانياً إلى مبدأ المحاصصة بين الطوائف الذي جعل من الممكن للطوائف القيام بمبادرات للتأقلم مع التغييرات الاجتماعية مخافة أن يختل التوازن بينها. ونتج عنه ثالثاً أنّ الطائفية تحدّ بقوة من حرية الفرد في أن يغير ولاءه السياسي، كما تحرمه من الإحساس بالمشاعر الوطنية. ورابعاً النظام التوافقي منح ازدواجية السلطة القانونية بين الدولة من ناحية ومختلف الزعماء الدينيين من ناحية أخرى مانحة هؤلاء إمكانية التدخل في الشأن العام للمواطنين. وكنتيجة لذلك زادت قوانين الأحوال الشخصية من تقسيم المجتمع إلى مجموعات مختلفة.

إنّ الاندماج الاجتماعي هو الضفة المعاكسة للانقسام. لكنّ الاندماج لا يعني بالضرورة تحويل المجتمع اللبناني إلى طائفة واحدة، على العكس من ذلك فمفهوم الاندماج يتضمن وجود التنوع، ويتضمن أيضاً التفاعل وتشارك كل الأطراف، وهو مطلب رئيس ليعمل المجتمع بطريقة طبيعية.

وعلى المستوى الهيكلي يجب بعث مؤسسات جديدة تقود اللبنانيين إلى المضمار المناسب الذي يمكنهم فيه تقرير مصيرهم.

لتحقيق ذلك على اللبنانيين أن يفكروا في إصلاحات متطورة مبنية على أساس مقاربة تعتمد التعاون وتمنح آليات ديمقراطية تفتح مزيداً من أبواب التجديد السياسي دون اللجوء إلى السلاح. وأخيراً، الشعب اللبناني يستحق نظاماً أساسياً أحسن بكثير، تكون الدولة فيه أولوية في حياة المواطن.

كما بيّن هذا البحث أنّ هناك رأيين في خصوص مستقبل لبنان: الأول يرى أنّ مشاكل لبنان كثيرة وعويصة ومعقّدة لنجد لها حلاً شاملاً. لكنّ الرأي الثاني يرى أنّ الحالة اللبنانية ليست بتلك القتامة. هذا التفاؤل نابع من عامل واحد؛ فرغم أنّ اللبنانيين ينقدون بعضهم بعضاً وينقدون بشدة نظامهم السياسي فإنّهم كلهم يرنون إلى المحافظة على لبنان. كلهم رفضوا تجزئة لبنان (البلقنة)، أو إدماج دولة لبنان في دولة أخرى. وكلهم يتفقون على اعتبار الطائفية انعكاساً مشوّهاً لمصالحهم وانتصاراتهم وأحلامهم، وبالتالي فإنّ أيّة صيغة تهدف إلى إعادة الاستقرار يجب أن تتوجه رأساً إلى الأزمة الجوهرية: الانقسامات المذهبية، الصراع العربي الإسرائيلي، ومختلف التحديات الخارجية للسيادة اللبنانية.

لقد عرقلت الطائفية ونظام التوافق إمكانية بناء دولة قوية في لبنان. ولا نقصد هنا دولة قوية بمعنى دولة شمولية مستبدة. إنّ كلّ دولة تتبنى استراتيجية الاقتراع العام لتضمن مساهمة فعالة لمواطنيها في

عملية الحكم، وبالتالي تعزز وحدتها الوطنية يمكن أن تنعت بالدولة القوية. تحقيقاً لغاية بناء دولة قوية يجب إلغاء النظام الطائفي، وتجدر الإشارة إلى أنّ الطائفية ليست فقط قضية حياد، بل هي كذلك قضية مصالح مؤسساتية ضيقة الأفق، لذلك يجب أن تكون مقاربة إلغاء الطائفية مقاربة رسمية وغير رسمية.

إنّ كل عملية تطوير تنطوي على تغييرات اجتماعية وسياسية عميقة ويجب على نخبة المثقفين أن تلعب دوراً حاسماً في هذا المجال. أعتقد أنّه على الطبقة المثقفة أن تلعب دورها الصحيح، وأن تلعبه كما ينبغي. هذه الطبقة يجب أن تبقى في منأى عن شراك الطائفية، وأن تلتزم بمقاربة تعاونية تتضمن تسوية لنقاط الاختلاف بطريقة تطوعية وغير رسمية، لتُحل ضمن قنوات الحوار السياسي المستمر بين مختلف المجموعات، جهاز إدارة الدولة والأحزاب السياسية.

علاوة على ذلك يجب على الطبقة المثقفة أن تعزز فكرة الشراكة الاجتماعية التي يتقاسمها أصحاب الأعمال والنقابات وتقع ترجمتها في السياسات الوطنية، كما يجب على هذه الطبقة المثقفة أن تدعم المنظمات غير الطائفية بهدف ترسيخ ثقافة المواطنة: مواطن يعي واجباته الوطنية نحو نظرائه المواطنين اللبنانيين بقطع النظر عن انتماءاته الطائفية.

إنّ حواراً وطنيّاً مستمرّاً هو أحسن دليل لأزمة مستمرة. وقد نالت فكرة الحوار الوطني مؤخراً اهتماماً شعبياً كبيراً. فقد دعّم حزب الله والتيار الوطني الحر، في مذكرة التفاهم المشترك، الحوار الوطني كطريق وحيدة لإيجاد حل للأزمة التي تكتسح لبنان، ولكنهما يعتقدان أنّ نجاح الحوار الوطني يتوقف على توفير ثلاثة شروط أساسية.

- جلوس كلّ الأحزاب التي لها مكانة سياسية شعبية ووطنية حول طاولة مستديرة.

- الشفافية والصراحة وإعلاء المصلحة الوطنية للبنان باعتبارها ذات إرادة مستقلة وقرار حر.

- إدراج كلّ القضايا ذات الطابع الوطني التي تتطلب الإجماع.

«بو سالم» يدعم هذا المقترح معتبراً الحوار الوطني «حاجة ماسّة»، لدرجة أنّ نجاة لبنان تتوقف على قدرته على دعم الحوار». يجب أن ينبني هذا الحوار بالنسبة إليه على التفاهمات التالية:

- يجب أن نعتبر العملية طويلة الأمد، فلا يوجد دولة في حالة مشابهة للبنان يمكن بشكل واقعي أن تبرم حواراً وطنياً في بضعة أشهر.

- يجب ألّا تكون العملية مقتصرة على بعض السياسيين، وإنّما يجب أن تضم أعضاء ناشطين من المجتمع المدني كذلك.

- النقاشات يجب ألّا تقتصر على المسائل السياسية المعقدة فقط (احتواء سلاح حزب الله)، بل يجب أن تكون أعمّ لتشمل كلّ القضايا السياسية حتى البسيطة منها، كتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة ودعم الشباب والمحافظة على البيئة.

وعلى المستوى الرسمي يتطلب بناء هذه الدولة الترتيبات التالية:

- إصدار قانون مدني ذي صبغة اجتهادية للأحوال الشخصية، فقد أدت الازدواجية بين القانون المدني ومجال سلطة زعماء مختلف الأديان والطوائف إلى انقسام المجتمع إلى مجموعات مختلفة خاضعة لقوانين مختلفة.

- إنعاش الحياة الوطنية يحتاج إلى تطبيق قانون انتخابي ذي تمثيلية نسبية، ليكون صيغة ناجعة تضمن دقة وعدالة التمثيلية الشعبية، ولتساهم في تفعيل دور الأحزاب اللاطائفية فيتدعم المجتمع المدني. إضافة إلى ذلك فإنّه يجب على القانون الانتخابي أن ينصّ على أنّ المواطن مطالب بأن ينتخب عدداً من النواب (10 من 128) في دائرة انتخابية واحدة على المستوى الوطني، وذلك خارج الحصة الطائفية.

- إصدار قوانين تقضي على المركزية الإدارية، وذلك لضمان المشاركة المحلية في تنمية كلّ الجهات، ولجعل الدولة أقرب لتلبية حاجيات مواطنيها. وفي هذا المجال يجب تفعيل دور البلديات في العملية التنموية بأكملها لإدارة الشؤون العمومية وتخفيف الضغط الاجتماعي اليومي على المواطن.

- تطوير النجاعة الإدارية على أساس الكفاءة وتطبيق مبدأ المسؤولية والمحاسبة. الإصلاح الإداري يحتاج إلى نظام مرن لديه القدرة على الإصلاح الذاتي كما قال ذات مرة رئيس الوزراء الأسبق الحريري: «الإصلاح الحقيقي للإدارة العمومية يكون عبر التبسيط التام للقوانين والأنظمة والإجراءات».

- يجب على الدولة أن تلعب دورها لتخفيف أعباء المواطن، فتصبح بذلك أولوية في حياته، فيقلل هذا الأخير من اعتماده على الطائفية لقضاء مصالحه. يجب على الدولة أن تواصل مجهوداتها لدعم التعليم العمومي، كما يجب عليها توسيع نطاق التغطية الاجتماعية والتأمين على المرض وقروض السكن.

- تعزيز الجيش اللبناني ومختلف أسلاك الأمن، مع وضع استراتيجية دفاع وطني لحماية الحدود من الهجمات الإسرائيلية.

ـ إنشاء قضاء مستقل، واعتباره شرطاً لازماً لإنشاء دولة القانون والحقوق والمؤسسات.

ـ إصدار القوانين اللازمة لمحاربة الفساد بكلّ أشكاله مع تقيد الدولة باتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ـ لا يمكن للنائب في مجلس النواب أن يكون وزيراً، وذلك لتحقيق الفصل الحقيقي بين السلطة التنفيذية والتشريعية للحكومة.

ـ التشكيل العاجل لمجلس شيوخ تكون فيه كلّ الطوائف ممثلة.

ـ الاعتراف بالمهاجرين اللبنانيين كجزء مهم من التركة الاستراتيجية اللبنانية، مع إصدار القوانين الضرورية لتمكينهم من ممارسة حقوقهم كلبنانيين مقيمين في الخارج.

ـ إصدار قوانين تشجع على بعث أحزاب وطنية تقطع من الطائفية.

ـ مطالبة المجلس الدستوري ببيان السلط الممنوحة للرئيس في الفصل 49 من الدستور. فماذا نعني بأنّ الرئيس يمثل «رمز الوحدة الوطنية»؟ وما هي الوسائل المتاحة للرئيس لكي يحافظ على الدستور وعلى استقلال وحدة وسلامة أراضي لبنان؟

ـ تطبيع العلاقات مع سوريا على أساس الاحترام المتبادل لسيادة واستقلال البلدين.

ـ دولة لبنان عليها أن تبقى على الحياد في الصراعات العربية الغربية.

الهدف البعيد لهذه الإصلاحات هو نشر ثقافة الحوار والديمقراطية والسلام بين المواطنين اللبنانيين، والأسباب وراء التفكير في هذه الإصلاحات هي الآتية:

أولاً: على المستوى السياسي هناك علاقة واضحة بين الممارسات السياسية والخلل في التحولات الهيكلية.

ثانياً: على المستوى الاقتصادي من المأمول أن نتصور أيّ تعديل هيكلي اقتصادي يحسن مردودية الاقتصاد بدون المساس من برامج الاستحقاقات والامتيازات الاجتماعية.

أخيراً: على المستوى الثقافي يجب أن يكون شعار لبنان بناء القدرات عبر التنمية البشرية، وهذا يعني أنّ المزيد من الاستثمار في مجال الموارد البشرية يمثل حجر أساس الازدهار والتطور الاقتصادي.

لا يمكن إنكار أنّه لا يوجد حل يخلو من المتاعب لمشكلة الطائفية في لبنان، فتوفير الاستقرار للبنان يحتاج إلى جملة من الشروط. وفي نهاية المطاف لبنان يحتاج إلى فترة انتقالية تتعهد فيها كلّ الطوائف بأن تبني الثقة وتخفف حدة التوتر.

ليحدث هذا على الشعب أن يقرّ بأنّه هو الوحيد القادر على وضع حد لهذه المعاناة. كما يجب عليه أن يفهم أنّ الاعتدال وضبط النفس والبعد عن العنف هي شروط ولادة لبنان جديد، وبعبارة أخرى إن لم يقع اعتبار هذه الإصلاحات كصيغة خيارية لمشاكل لبنان المتعددة الأبعاد وإن لم تصبح واقعاً ملموساً فإنّ «الجمال الفظيع» للشرق الأوسط سيزداد فظاعة.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017

All rights reserved © 2017